ذاكرة المعتقلات

الزنزانة المعطلة للحواس...!

صائب ادهم

ذكرني عالم الفيزياء العراقي د.حسين الشهرستاني، بالزنزانة (الانفرادية..) حين كان مسجوناً في سجن (ابو غريب).. وبدءاً اود التوضيح ان السجن الجماعي اقل وطأة وشدة من السجن الانفرادي فالجماعي يتيح للسجناء التحدث بعضهم الى بعض وتبادل النكت للترويح عن النفس واسترجاع الذكريات وبخاصة (الحلوة) منها من هنا استطيع القول ان السجن (جماعة) ينسى السجناء معاناتهم بنسبة لاتقل عن ٥٠٪ او اكثر ويجعلهم ينسون الاسوار والجدران والقضبان التي تحيط بهم من كل جانب، وهذا ولاشك مايؤكد ان الانسان مخلوق اجتماعي بطبعه وفطرته وانه يتقبل (التأقلم) مع واقعه مهما كان صعباً وقاسياً اذا وجد من يشاركه في معايشة هذا الواقع والتهوين من قساوته المحطمة للجسد والاعصاب وكذلك لكون هذه القساوة كفأس تكسر سني السجين وتهدر عمره بشكل موجع، بطيء مجرد من الاحاسيس.. السجن الانفرادي، سجن داخل السجن، ومن يلقى به في الزنزانة الانفرادية معناه (العزل)بين اربعة جدران، السجين لايرى احداً ولايتكلم مع احد لايكلم الا نفسه ولايرى غيرها.. من هنا يخاطب نفسه عند نقله من السجن العادي الى الانفرادي قائلاً: رضينا بالبين والبين مارضى بينا...! لقد عشت في الزنزانة الانفرادية مايقرب من العام ونصف العام لاتهامي بمحاولة الهرب من السجن عام(١٩٧٥) عانيت خلال هذه المدة حالة الصمت، الصمت داخل نفسي، وفي كل ماحولي، وعانيت ايضاً العتمة، ان ليلة الانفرادي طويلة حتى النهار فيها ليل.. والمصيبة، انني كدت من استمرارية الصمت انسى الكلام واصبحت مع توالي الشهور أحس بضمور في حنجرتي وتراخ في حبال الصوت.

واخذت اتوقع انني سأصاب بـ (الخرس) ثم بـ(الهوس) لامحالة واطلقت مع نفسي اول ضحكة (هوسية) حين تذكرت ماقاله لي يوماً احد السجناء: لو طالت اقامتنا في السجن، سيأتينا يوم نصطف به في (طابور) منظم نسير مرددين بصوت هادر: شنومنو.منوشنو.لويش وعليش.. عندها سينقلوننا الى (الشماعية) حتماً!

ولقد ذكرني د.الشهر ستاني الذي وضعه صدام في زنزانة منفردة بسجن أبي غريب خلال لقاء صحفي معه بأيامي الانفرادية..

قال د.الشهر ستاني (جريدة الزمان البغدادية بتاريخ ٤ نيسان ٢٠٠٥): القي بي في زنزانة انفرادية طوال عشر سنوات، لم اكن قادراً على الحديث الى اي شخص حتى فقدت القدرة على الاحساس بمرور الوقت، وكان اصعب ماعانيته هو الصمت)!

وهنا اجدني ألجأ الى بعض من مقاطع مؤثرة لشاعر عراقي يقول فيها:

أيها الاخرس الذي لايحس ولايرى
وهل يحس الانسان الا بضجيجه؟.
ايها الاخرس.افتح فمك. واسمح لفوهتك المغلقة ان تطلق قذائفها..
فالمدفع المعطل ليس سوى مكنسة..!

وفي رأيي اخيراً، ايها العالم الكبير الفذ د.الشهرستاني، انك حين نفذت هروبك الجريء من سجن أبي غريب، اطلقت فوهتك المغلقة مدافعها، تخلصت من الخرس او الصمت والمدار اللامحسوس.

وها انت اليوم تسهم بلسانك وعقلك في اعادة بناء العراق واسترجاع الحرية والغاء (الانفرادية)..

تحية اليك والحمد الله على السلامة لكلينا..

الحكومة المنتخبة في نظر الشارع العراقي

المواطن يطالب بحلول سريعة للمشاكل المتفاقمة بلا انتظار

بغداد/ محمد شريف ابو ميسم

الشارع العراقي متخم بالمشاكل التي يئن تحت وطأتها المواطن العادي، وهو ينتظر بفارغ الصبر ان تتسلم الحكومة المنتخبة مسؤولياتها، آملاً ان تجد الحلول الناجعة لاكثر المشاكل الحاحاً.. ويذهب الكثير من المواطنين في طموحاتهم حد التصور، ان جميع المشاكل ستجد طريقها الى الحل، لمجرد مباشرة الحكومة بمهامها.. بيد ان بعض ممن التقيناهم يرى ان مهمة شاقة وعسيرة تنتظر الحكومة المقبلة، ليس أقلها تحسين الواقع الامني والوضع المعيشي ومعالجة الفساد الاداري وتحسين الخدمات وتوفير فرص للعمل، وحل اشكاليات-متضرري النظام السابق، والفوضى المرورية العارمة وازمة السكن واستمرار ارتفاع الاسعار ومالى ذلك، بل تتعدى الى حد الصعوبة في التوافق على كتابة الدستور الدائم الذي لابد له ان يرضي جميع الاطراف الداخلة في المشهد السياسي، واجراء احصاء عام ثم استفتاء على تبني ذلك الدستور من عدمه.. في الوقت الذي تحاول فيه تلك الحكومة، تخطي التأثير الذي تمارسه قوى سياسية عديدة ومتنوعة ليس أولها قوى الارهاب التي ستعمل جاهدة على افشال عمل هذه الحكومة ولا آخرها قوى الاحتلال التي ستحاول التدخل في صنع القرار الوطني.. ومن خلال الاراء التي استمعنا اليها خرجنا بالاتي:-

الفساد الاداري وراء المشاكل

المواطن عبد الكريم جابر الاسدي (٥٥ عاماً) قال: اعتقد ان الحكومة المقبلة ستضع في أولياتها معالجة مايمس حياة الناس بشكل مباشر، فالمشاكل الملحة ستكون في تقديري في صدارة جدول اعمال مجلس الوزراء.. واحب ان اوضح امراً مهماً، وهو ان اغلب الناس يعتقدون ان مسؤوليات ممثلي الشعب ستكون مسلطة على كتابة الدستور واجراء استفتاء عام عليه، وهذا غير صحيح، لان كتابة الدستور ستتولاه لجنة في داخل الجمعية الوطنية، اما شؤون الدولة الداخلية والخارجية فهي مسؤولية مجلس الوزراء، وعليه فان الحكومة التي هي (مجلس الوزراء) ستكون المسؤول المباشر عن معالجة قضايا الناس الملحة.. صحيح ان بعضاً من المشاكل تحتاج الى الوقت والامكانيات العالية لغرض القضاء عليها، الا ان قضايا مثل معالجة الفساد الاداري مثلاً (هذه الافة المستشرية بشكل مرعب والتي تشكل سببا رئيسياً لاستفحال كثير من المشاكل الاخرى) فان الحكومة مطالبة بوضع برنامج عاجل وفعال لمعالجتها.. واعتقد ان معالجة اي من المشاكل الرئيسية سيصب بالتالي في صالح معالجة المشاكل الاخرى، فالفساد الاداري وراء عدم تفعيل دور المال العام لخدمة المجتمع والبلد ووراء الكثير من الازمات مثل الازمات الخدمية وحتى الامنية.. انا شخصياً متفائل بالايام المقبلة، لانني اثق كثيراً بالرجال الذين تصدوا للمسؤولية.

صدقت مالايصدق

المواطن كامل عطيه الكناني قال: الحكومة ستتوجه لمعالجة قضايا الناس ولكنني اعتقد ان امريكا ستضع لها العصي في العجلة، خاصة بعد ان تناقلت بعض من وسائل الاعلام خبراً لم استطع تصديقة، وهو ان الملف الامني، اعادته الحكومة المستقيلة الى الامريكان.. وجاء لقاء وزير الدفاع الامريكي (دونالد رامسفيلد) ومن بعده لقاء مساعد وزيرة الخارجية الامريكية مع الدكتور ابراهيم الجعفري وطلباتهم او اعتراضاتهم على ماوصلهم من نيات الحكومة الجديدة، لتطهير اجهزة الدولة الحساسة من عناصرها المعروفة بولاءاتها للنظام السابق والمتسببة بشكل رئيسي في لفساد الاداري والاختراقات الامنية، ليجعلني اصدق ماسمعته، وهذا يعني ان مهمة الحكومة ستكون عسيرة أمام التأثير الامريكي فادوات المعالجة لكثير من القضايا الملحة لاتزال بيد السلطة الامريكية، واذا مااختلفت سياسة الحكومة مع التوجهات الامريكية في معالجة القضايا الداخلية فان امريكا ستسعى بكل ثقلها لافشال عمل هذه الحكومة.. وانا شخصياً اتمنى ان تنجح الحكومة المنتخبة في حل جميع المشاكل التي تمس حياة المواطنين.. ولكن ليس كل مايتمنى المرء يدركه.

قرارات حاسمة

السيد عبد الخالق جبر سلمان (٥٢ سنة) قال: الحكومة الجديدة ستعمل جاهدة على حل جميع المشاكل التي يعاني منها المواطن، وانا متفائل بنجاحها واتوقع ان تصدر قرارات مهمة وحاسمة في الشهرين المقبلين حيث ستكون لها تأثيرات كبيرة في بداية تحسن الوضع الاجتماعي والمعيشي لان ممثلي الشعب لم يأتوا من واقع مرفه، بل جاءوا من صميم المعاناة التي يعيشها الشعب، بالاضافة الى انهم يمتلكون الحنكة السياسية والمعرفة الكبيرة بخفايا الواقع العراقي وهذا ماأظهرته مرحلة الحوارات والتوافقات السياسية،

الفساد وتردي الوضع الامني يشكلان العمود الفقري للمأساة

فقد تخطى ممثلو الشعب جميع المعوقات التي كانت تراهن عليها جهات كثيرة، كل ذلك لانهم وضعوا مصلحة البلد ومصلحة الانسان العراقي فوق كل شيء... اما الذين يريدون التشكيك بأهمية وامكانية هذه الحكومة فهم الذين طبلوا كثيراً وراهنوا على فشل الانتخابات، وهؤلاء مهمتهم مركزة على التشكيك والطعن بكل مرحلة جديدة من مراحل بناء العراق الديمقراطي.. أسأل الله ان يخيب ظن الحاقدين على هذه الشعب المسكين ويوفق جميع العراقيين الساعين إلى وحدة العراق وخدمة أبنائه.

العمود الفقري للمأساة

المواطن سليم جبار غضبان (٤٥سنة) قال: أتمنى ان توفق الحكومة الجديدة في ايجاد حلول سريعة لمشاكلنا، واعتقد ان اهم مشكلتين هما المشكلة الامنية ومشكلة الفساد الاداري.. فاذا مااستطاعت الحكومة ان تجد حلاً لهاتين المشكلتين فانها ستحقق نتائج كبيرة لخدمة هذا البلد، مع علمي وقناعتي بان جميع المشاكل مرتبطة ببعضها، فالبطالة مثلا مرتبطة بالفوضى والتجاوزات على الشوارع والارصفة وانتشار الجريمة وهذه النتائج تسبب ازمات اخرى وهكذا بالنسبة للمشاكل الاخرى.. الا ان مشكلة الفساد الاداري والوضع الامني المضطرب يشكلان العمود الفقري للمأساة، وبالنتيجة فان المواطن غير معني بقضية كتابة الدستور مادام مشغولاً بلقمته ولايشعر بالامان مع ان كتابة الدستور وفهم معانيه وفقراته مسؤولية جميع العراقيين لانه الاساس الذي سيبنى عليه العراق الجديد، والمطلوب من الحكومة الحالية ان تعي أولاً حجم مسؤولياتها وتفهم حجم المعاناة التي يعيشها المواطن، اما المطلوب منها على مستوى الشارع فهو لايتعدى تحسين ملامح الحياة الاجتماعية والمعيشية وتوفير الامن... اتمنى لحكومتنا الموفقية.

المطالبة بجلاء الاحتلال

السيدة (ام محمد) موظفه قالت: المطلوب من الحكومة الجديدة ان تقدم شيئاً ملموساً على ارض الواقع، ان تخلصنا مما نحن فيه، ان تطالب بانسحاب القوات الاجنبية من اراضينا، لا ان تركض وراء اوهام، فالشعب بحاجة الى الخدمات والامان وليس بحاجة الى اثارة العداوات بين الناس.. لنر ماستفعل الحكومة المنتخبة كما يقولون عنها، هل ستستطيع ان توفر لنا الكهرباء؟ ام سنعيش مأساة حرارة الصيف كما السنوات السابقة، هل ستستطيع ان تجد لنا حلولاً لمشاكل النقل والفوضى المرورية ولمشاكل سوء الخدمات البلدية وارتفاع الاسعار والتجاوزات على الشوارع والارصفة والساحات؟ انا شخصيا اشك في ذلك لان الجهود منصبة على تحقيق المنافع الشخصية والفئوية.. واذا استطاعت الحكومة ان تحل مشاكل الناس وتخدم البلد فانني سأضعها على رأسي.

❖المواطن صلاح قاسم مشكور (٣٥عاماً): المطلوب من الحكومة الجديدة، ان ترفع عن كاهل المواطنين المعاناة التي تفاقمت وطال صبرهم عليها فالمحرومون من جراء سياسات النظام السابق مازالوا يئنون تحت ضيم حرمانهم، والسنتان الماضيتان.

انتعشت فيهما فئة السراق والحرامية على حساب الشرفاء والمضطهدين فمازال المتضررون من النظام السابق يعيشون المأساة ومازال المفصولون السياسيون محرومين وعوائلهم من ابسط حقوقهم في الوقت الذي تقدم فيه التعويضات والاعانات لمرتزقة النظام السابق.. المطلوب من حكومة الدكتور ابراهيم الجعفري ان تلتفت للمتضررين من سياسات النظام السابق وان تحارب الفساد الاداري الذي استفحل من جراء ترك الحبل على الغارب لابناء الأخلاق المنحلة الذين تربوا على يد المؤسسات السابقة.. وان تحيل المخضرمين من رواد الثقافات المتخلفة والمنحطة السابقة إلى التقاعد، لانهم يمارسون دوراً كبيراً في تدمير البلاد عبر نهب المال العام وخراب الذمم.

ان معالجة الفساد الاداري ستجعل من مهمة الحكومة اسهل في معالجة المشاكل الملحة الاخرى، وبخلاف ذلك فان الحكومة ستقع في مطب كبير سيؤدي الى فشلها لاسمح الله.

في استطلاع لـ(المدى)

تباين الآراء حول كتابة الدستور في ديالى

ديالى/المدى

تعد كتابة الدستور الخطوة الحاسمة في انتقال العراق إلى مرحلة جديدة من تاريخه، وفتح آفاق حقيقية نحو حياة سياسية سليمة قائمة على الشرعية، تضمن في ظلها القوى والشرائح والتيارات كافة حقوقها. ولهذا فإن جميع أفراد المجتمع يكونون معنيين بكتابة الدستور من خلال النقاش الواسع وإبداء الرأي والمساهمة في الاستطلاعات الصحافية، ومن ثم التصويت العام للسكان على الصيغة النهائية له. ليكون بمثابة القاعدة الأساسية لتحديد العلاقات والصلاحيات والواجبات للأفراد والقوى والسلطات، وفي ضوئها تسن القوانين وتصدر القرارات، ويتبلور شكل النظام السياسي، ويتم ضمان مستقبل الأمة والبلاد.

تشكيل لجنة اختصاصية

في هذا الاستطلاع الذي يتضمن سؤالاً حول ما يريد العراقيون أن يكون عليه شكل دستورهم توجهنا إلى مجموعة من الشخصيات التي تشغلها مهمة كتابة الدستور في محافظة ديالى، والطبيعة التي سيكون عليه. وكان أول المتحدثين عميد كلية القانون في جامعة ديالى الدكتور عبد العزيز الحديثي، حيث قال؛ يجب أولاً تشكيل لجنة محايدة من العراقيين المختصين بالقانون الدستوري بالتعاون مع أعضاء من الجمعية الوطنية المنتخبة وتحت إشراف الأمم المتحدة تتولى مهمة كتابة الدستور، على أن يتم التأكيد على عدم تثبيت كل ما يشير إلى المسائل الطائفية والمذهبية والعرقية، مع الحرص على وحدة العراق كياناً سياسياً وجغرافياً.

وفي السياق نفسه يتحدث الشيخ عدنان الربيعي. طالب دكتوراه في العلوم الإسلامية. فيطالب بأن يكون للشعب في الدستور أكثر من رأي وأن تتم مناقشته من قبل شرائح المجتمع كلها، وعدم الاكتفاء بالاستفتاء، وان يكتب من قبل متخصصين دستوريين، وان لا يقيد سلفاً بقواعد مسبقة مثل قانون إدارة الدولة، وأن لا يكرس المحاصصة المقيتة، وان يكون الدستور نهاية للمأساة العراقية، لا بداية لها. كما يقول.

التأكيد على العلمانية

وقال مدير مركز أبحاث الطفولة والأمومة في جامعة ديالى الدكتور سامي العزاوي؛ نريد دستوراً لدولة ليبرالية ديمقراطية علمانية، تفصل كلياً السياسة عن الدين، وتحقيق استقلالية السلطات الثلاث. التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. بعضها عن بعض، وان تكون هناك محكمة دستورية تستطيع أن تكون الحكم الفيصل في المنازعات التي تحدث بين الأفراد والمؤسسات والسلطات، وعلى أن يتضمن الدستور هامشاً كبيراً للأكاديميين ورجال الفكر والإبداع ليعبروا عن أفكارهم وآرائهم بحرية، وضمان حرية الفكر والرأي لأفراد المجتمع جميعهم.

ويقول عبد العزيز المعموري - صحافي وكاتب مخضرم- أود أن يكون هناك تأكيد على الديمقراطية والفدرالية وتداول السلطة وحقوق الإنسان، وأحبذ أن يكون الدستور علمانياً لا يشير إلى المسألة الدينية أبداً.

كذلك يؤكد المحامي محمد الكرخي الصفة العلمانية للدستور القادم فيقول؛ الدستور يجب أن يكون علمانياً يقوم على مبدأ فصل السياسة عن الدين لتعارضهما، لأن السياسة بحاجة إلى المناورات وأحياناً إلى الكذب والنفاق وهذا ما لا يرضاه الدين. وفي الوقت نفسه لن تعد الدولة كافرة إذا صارت علمانية باعتبار احترام الأديان والطوائف كافة واحترام طقوس العقائد كلها. إلى جانب ضمان حريات وحقوق الإنسان. وضرورة نص الدستور على تطبيق بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر في عام ١٩٤٨ وبما لا يتعارض مع مشاعر المنتمين للطوائف والأديان كافة.

ويعبر محمود حمدي ناصر- موظف - عن مخاوفه من تضمين الدستور ما يكون كالقنبلة الموقوتة التي تؤدي إلى تكريس الفرقة بين أبناء الشعب والتمهيد لتقسيم العراق، لا سمح الله، لذا. والكلام له. فإن تجنب الإشارة إلى المسائل الدينية والطائفية والعرقية والمحاصصة واجب وطني وأخلاقي للمحافظة على وحدة العراق، ولذا أجد أن العلمانية هي قارب النجاة للعراق.

مصدر كتابة الدستور.

يختلف مقدم المرور رياض محمد عبد الوهاب في وجهة نظره بهذا الخصوص، فيرى أن يستند الدستور الى حكم شرع الله سبحانه وتعالى، وأن يكون المصدر الوحيد في كتابته هو الإسلام.. وأيضاً أن تكون العقوبة في إطار الدستور شخصية.. أي أن لا تحاسب عائلة الجاني بجريرته. في حين ترى علياء حسن- طالبة ماجستير- ضرورة أن يشير الدستور إلى أن الإسلام هو دين الدولة الرسمي وان يعتمد الدستور بصراحة مبادئ الإسلام أساساً في صياغة فقرات وبنود الدستور الجديد، من دون غمط حقوق الطوائف الأخرى. فضلاً عن التأكيد على إشاعة العدل والديمقراطية وحق الإنسان في العمل والمعتقد والتعبير الحر.

أما المحامي علي النعيمي فيقول أنه يجب أن تكون هناك مصادر أخرى نعتمدها لكتابة الدستور إلى جانب الدين الإسلامي، مع احترام المعتقدات الدينية الأخرى، وتحقيق الفدرالية الإدارية، وإعطاء الوحدات الإدارية (المحافظات) أكثر قدر ممكن من الحكم الذاتي. وضمان حقوق القوميات والأقليات والطوائف والمذاهب كافة، وتحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وسيادة القانون التي تتحقق من خلال احترام المواطن وأجهزة الدولة لرجال القانون. مع مراقبة دستورية القوانين التي تشرع وحسن تطبيقها.

تجنب الإملاءات الخارجية

يتساءل علي عبد الحسين - معلم - فيما إذا كان الدستور سيكتب من قبل العراقيين حقاً. ويقول؛ هذا شيء مهم.. لا أحد يستطيع فهم وضع وحاجات العراق مثل العراقيين.. نريد دستوراً يحقق العدالة والحرية ويساهم في تطوير العراق علمياً وتربوياً واقتصادياً.. كما أن الإشارة إلى استقلال الجيش وقوات الأمن عن السياسة والأحزاب شيء ضروري، كذلك الأمر بالنسبة لمؤسسات التربية والتعليم.

وتقول بشرى جاسم-مدرسة-أن المطلوب هو عدم تدخل الدول الأخرى وخاصة المجاورة في شؤون العراق، وفي كتابة الدستور.. مجتمعنا يختلف في نسيجه الاجتماعي عن الدول الأخرى وما يلائمهم لا يلائمنا.. لا استقرار في العراق من دون دستور، ولا دستور إلا إذا كان عراقياً خالصاً.. ويجب التأكيد على استقلال العراق وإنهاء الاحتلال، والتأكيد على أن العراق دولة مستقلة ذات سيادة كاملة.

وأخيراً يقول رئيس اتحاد أدباء ديالى صلاح زنكنة؛ في كتابة الدستور العراقي علينا أن نأخذ العناصر الأساسية من دساتير المجتمعات المتقدمة، ونأخذ بنظر الاعتبار تنوع المجتمع العرقي والديني والطائفي والمذهبي.، وأن يكون الدستور مفتوحاً لا يغمط حق أحد أو فئة، وأن يكون دستوراً عراقياً بحتاً يكتب بأصابع عراقية مخلصة من دون تدخل أو إملاءات من أطراف إقليمية ودولية.

في اربعينية الشهداء

ابناء الحلة يستذكرون جريمة الاثنين الدامي

بابل/ مكتب المدى

اقامت نقابة الفنانين في بابل حفلاً استذكارياً بمناسبة اربعينية الاثنين الدامي في مدينة الحلة وقرأ الفنان حميد شاكر كلمة النقابة دان فيها كل انواع العمليات الارهابية ونشاط شبكات القتل والسرقة والخطف واعتبر ماجرى ومازال مؤامرة كبرى تشرف عليها جهات خارج الحدود وبالتنسيق مع زمر النظام الفاشي ومتسللين من الخارج وبتمويل من اموال الشعب المسروقة.

واشارت كلمة الادباء والمثقفين الديمقراطيين الى ضرورة تحالف اوسع للقوى السياسية والاتفاق على برنامج عمل سياسي يقود العراق نحو استكمال مهامه الوطنية والديمقراطية، لان القوة وحدها غير كافية لمواجهة الهجمة الظلامية المتوحشة وقرأ عدد من شعراء المحافظة (رياض الغريب وجبار الكواز وحامد كعيد وموفق محمد) قصائدهم التي استجابت في تفاصيلها للمأساة الانسانية، وقدمت الفرقة المسرحية في النقابة عرضاً مسرحياً كتبه الشاعر ناهض الخياط واخرجه الفنان حميد شاكر، كما قدم نشيد موطني بتوزيع جديد للفنان سعد العواد.

وافتتح أحد ابناء شهداء المجزرة معرضاً للصور الفوتوغرافية نظمته جمعية المصورين الفوتوغرافيين/ فرع بابل وبتمويل من جامعة الحلة للدراسات الانسانية والعلمية والدينية وضم المعرض اربعين صورة ملونة عن الحادث الاجرامي، واقيم المعرض في مكان الحادث.

كما نظمت جامعة الحلة احتفالاً شعرياً، ساهم فيه عدد كبير من شعراء المحافظة ومدن الفرات الاوسط.

مجلس محافظة ذي قار يخضع مدير البلدية الى المساءلة

تظاهرات للعاطلين واصحاب (الجنابر) في الناصرية

الناصرية/ حسين كريم العامل

تظاهر العشرات من المواطنين امام ديوان محافظة ذي قار ومبنى مجلس المحافظة مطالبين بالتحقيق بالتلاعب في قوائم تعيين حراس السجن الاصلاحي في الناصرية حيث اعلنت قوائم باسماء ١٥٠ عاطلا عن العمل من قبل المركز الوطني لتشغيل العاطلين وجرى التلاعب فيها وتغيير بعضها من بعض موظفي ادارة السجن وقال المواطن علي حسين الموسوي بعد ان اعلنت اسماؤنا من قبل المركز الوطني لتشغيل العاطلين طلبوا منا جلب الوثائق الخاصة بالتعيين لكننا فوجئنا عند مراجعتنا ادارة السجن باعتماد قوائم اخرى من قبل تلك الادارة لاتتضمن اسماءنا التي اعلنها المركز ، وطالب الموسوي باعتماد الاولوية بالتعيين واعتماد قوائم المركز الوطني. في حين اتهم عدد من المتظاهرين احد الباحثين الاجتماعيين في السجن المدعو عباس بالتلاعب بالاسماء مقابل مبالغ معينة.

من جهة اخرى ضيف رئيس وعدد من اعضاء مجلس محافظة ذي قار ونخبة من ممثلي الكيانات السياسية وممثلي منظمات المجتمع المدني ، لجنة الخدمات في مجلس محافظة ذي قار ومدير بلدية الناصرية كاظم جبر سدخان لمناقشة واقع الخدمات البلدية في المدينة وجدوى المشاريع المنفذة والية التنفيذ المعتمدة وقد عبر عدد من الحاضرين خلال الندوة عن عدم قناعتهم بالمشاريع المنفذة لكونها لم تعالج القضايا الاساسية التي تمس حياة المواطنين ركزت في معظمها على تاهيل الحدائق والجزرات الوسطية وترقيع بعض الشوارع في حين تفتقر المدينة الى ابسط الخدمات البلدية حيث الشوارع غير المبلطة والمستنقعات واكوام النفايات.

وقد دافع سدخان (بانفعال) عن اداء دائرته معزياً ضعف الخدمات الى قلة التخصيصات الوزارية وافتقار البلدية الى الاليات الاختصاصية وكثرة مخلفات المواطنين من النفايات التي اعقبت تحسن الوضع الاقتصادي وفي الختام اقر مدير البلدية بعدم تناسب حجم الخدمات مع الواقع المزري الذي تعيشه المدينة هذا وقد طالب عدد من الحاضرين بضرورة تشكيل لجنة من مجلس المحافظة لاعادة النظر في الية تنفيذ المشاريع ومدى استجابتها لحاجة المدينة كما طالبوا بمحاسبة المقصرين والتحقيق في تبديد وهدر المال العام

وعلى صعيد اخر تظاهر العشرات من الباعة المتجولين امام مبنى محافظة ذي قار مطالبين بتوفير مكان مناسب لهم بدلا من السوق الجديد الذي انشاته البلدية الذي يبعد اكثر من كيلو متر عن المكان الذي تم ترحيلهم منه وقال احد المتظاهرين: لقد خصص لنا ٥٠٠ محل في مكان بعيد عن السوق وهذه المحال لاتكفي الباعة المتجولين الذين يتجاوز عددهم الف بائع وقد تظاهرنا اليوم لتوفير مكان مناسب لنا او توفير فرص عمل في دوائر الدولة.

هذا وقد التقى احد المسؤولين في المحافظة بالمتظاهرين وطلب منهم قوائم باسمائهم لغرض تعيينهم ووعدهم ببناء محال اضافية لاستيعاب الباعة الذين لم يحصلوا على محال في السوق الجديد ومن جانب اخر ارغم المتظاهرون قوات الحرس الوطني المكلفة بحماية مبنى المحافظة على اطلاق سراح احد زملائهم الذي احتجزته تلك القوة في اثناء المظاهرة.